

رفع الإسكاف

عن مسألة الميخال
ونقد قصيدة البردة

لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق
من علماء الأزهر
غفر عنه

القاهرة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

فِعْ الْإِسْكَالِ

عَنْ مَسْأَلَةِ الْمِحَالِ
وَنَقْدِ قَصِيدَةِ الْبُرْدَةِ

لأبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق
من علماء الأزهر
غفر عنه

القاهرة

١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حللت إشكال الحال بحجة
أُهمتها من فيض فضل الباري
ونفيت أقوالا تعد بعيدة
مقيومها قد ينتهي بيوار
وسلكت في فهم النصوص طريقة
تأقّي نتيجتها بخير ثمار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الكبير المتعال . تنزه عن مماثلة الخوقات في الذات والصفات والأفعال . يفعل ما يشاء . ويحكم ما يريد . يهدي ويضل ، وهو الولي الحميد . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي عين الواجب والجائز وبين الخائب والفائز : ورضي الله عن آله وأصحابه الذين بذلوا في نصرة الدين غاية الإمكان ، فنالوا هداية الرحمن .. أما بعد :

فإني قرأت كلام الإمام أبي محمد بن حزم رحمه الله ، في مسألة تعلق القدرة بالخال ، فوجدته قد أحيط فيها وحفظ . وأني بما يعد في قبيل الشطط ، حيث بنى كلامه على جواب سؤال : هل يقدر الله على فعل المحال ؟ فقسم في الجواب ونوع ، لكنه ما أقنع . وثمن الكلام وحبر ، لكن ما حرر . وكان هدفه المقصود ، تنزيه الباري - عز شأنه - أن يُنسب عجز إلى قدرته العامة الشاملة . وهو مقصد نقدره له ، ونمدحه عليه . غير أنه في فورة عاطفته الدينية ، وغيرة الإيمانية . غفل عن سر البحث ولبابه ، فأقى البيت من غير بابه . ولو أعمل فكره ، لأدرك أن السؤال المذكور فاسد ، لا يجاب عليه . وأن الصواب : أن يقال :

هل يريد الله فعل المحال ؟ هذا أصل الموضوع ، وعليه مدار الكلام . ولأجل توضيحه ، ألقت هذا الجزء الذي سميت :

« رفع الإشكال عن مسألة المحال »

والله أسأل أن يرزقني التوفيق ، ويهديني سواء الطريق .

قسم ابن حزم المحال إلى أربعة أقسام :

١ - محال بالإضافة : مثل نبات لنخبة لآل ثلاث سنين ، ورجله مرفوعة . وكلام الأبله الغبي في دقائق المنطق . ونحو هذا من المعاني الموحودة مما هو ممكنة منه ، ممتعة من غيره .

٢ - محال في الوجود : كإتلاف الحيوان حمادا ، وإخماد حيوانا ، وطفن الحجر ، ونحو هذا مما ليس ممكنا عندما ، ولا موحودا .

قال : وبهذين القسمين نأتى الأبناء عليهم السلام ، في معجزاتهم الدالة على صدقهم في نبوتهم .

قلت : وهما من قبيل المحال العادى . نعى أن استحالتيهما مستندة من العادة الجارية بين الناس . والسبل الكونية التى يمتنى عليها نظام العالم . والعقل يقضى بجواز خرق العادة ووقوعه ، كإتلاف عصا موسى نعاما . وكلام عيسى في الميّد ، واشتقاق القمر للنسب عليه السلام ، ونسليم الحجر عليه بالرسالة . ثم قال :

٣ - محال فيما يتنا في بنية العقل : ككون المرء قائما قاعدا معا ، في حين واحد . قال : وهذا النوع - وإن كان الله قادرا عليه - لا يكون ألبة في هذا العالم ، لا معجزة لنبى ، ولا بغير ذلك ألبة ، هذا يدرك بالضرورة .

قال : ولا يبعد أن يكون الله تعالى يفعل هذا ، في عالم له آخر .

٤ - محال مطلق : وهو المحال لعينه . كوجود شريك لله تعالى ، أو الولد له ، ونحو هذا مما يقتضى تغييرا في ذات الله سبحانه وتعالى .

قال : وهذا النوع ، لم يزل الله تعالى يعلمه محالا ممتنعا باطلا . قبل حدوث العقل ، وبعد حدوثه أبدا . قال : وأما المحال في العقل ، وهو القسم الثالث

فإن العقل مخلوق ، خلقه الله بعد أن لم يكن . أحدثه الله ، وأحدث رتبته ، على ما هي عليه . وكل ما خلقه الله تعالى محالا في العقل فقط ، فإنما كان محالا ، منذ جعله الله تعالى محالا . وحين أحدث صورة العقل ، لا قبل ذلك . فلو شاء تعالى ألا يجعله محالا ، لما كان محالا .

قلت : هذان النوعان - أعني الثالث والرابع - من قبيل المحال العقلي . فصارت الأنواع الأربعة ، نوعين : محال عادي ، ومحال عقلي .

وما فرق به بين المحال العقلي وبين ما سماه محالا مطلقا لا معنى له ، ولا تحصيل فيه ، لأن كلا النوعين ، يقضى العقل امتناعه ، ويعلمه الله متمنا باطلا ، قبل خلق العقل وبعده .

إلا إن كان غرضه أن اجتناح الضدين أو النقيضين مثلا ، كان قبل خلق العقل ممكنا ، وما خلق العقل ، وأدرك استحالته ، صار محالا . وإليه يشير قوله : وكل ما خلقه الله تعالى محالا في العقل فقط ، فإنما كان محالا منذ جعله الله تعالى محالا .. الخ . فهذا في غاية الفساد .

أما أولا : فلأن الممكن ، لا يصير محالا ذاتيا أبدا بحال . ولو جاز ذلك جاز أن يصير الواجب ممكنا ، والمحال واجبا ، ويطل حكم العقل . نعم ؛ قد يصير الممكن محالا عرضيا ، لداع يقتضي ذلك ، كإيمان أي جهل مثلا ، هو في نفسه ممكن ، لكن تعلق العلم الإلهي بعدم وقوعه ، فصار محالا من هذه الجهة . فهو محال عرضي ، وليس كلامنا فيه .

وأما ثانيا : فلأن الله تعالى ، لم يجعل المحال ، لأنه عدم ، والله لا يجعل العدم . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ﴾ عبر عن عدمهم الأصلي ، بكيونتهم أمواتا . ولم يقل : وجعلكم أمواتا ، لأنه لم يجعلهم عدما .

ولأنما كان المحال معلوما ، لأن العلم فصل مقدم لماهيته . إذ هو ما لا يتصور في العقل وجوده . فلا تحصل له صورة في العقل ، ولا يمكن أن يتصور إلا على طريق التشبيه بأن يعقل بين السواد والحلاوة ، أمر هو الاجتماع . ثم يقال : هذا الأمر ، لا يمكن حصوله بين السواد والبياض . أو على طريق النفي ، بأن يعقل أنه لا يمكن أن يوجد مفهوم اجتماع السواد والبياض .

وأما ثالثا : فإن المتكلمين والحكماء اختلفوا في الماهيات الممكنة هل هي مجعولة ؟ وهو قول الأشعرى والحكماء الإشراقيين . أو غير مجعولة وهو قول المعتزلة والحكماء المشائين . ومع هذا ، اتفق الفريقان على أن الماهيات الممتنعة غير مجعولة ، لما بيناه .

وقوله في المحال العقلي : لا يبعد أن يكون الله تعالى يفعلنه في عالم له آخر .. دعوى باطلة من جهات :

إحداها : أنه لا دليل على وجود عالم آخر .

ثانيها : أنه لو فرض وجود عالم آخر ، فنون إثبات وقوع المحال فيه ، خرط القتاد . بل إثباته محال .

ثالثها : أن عالم الآخرة ، أوسع من عالم الدنيا وأبقى ، وفيه من أنواع النعيم والعذاب ، ما لا يخطر على بال . ومع ذلك لا يقع فيها إلا المحال العادى فقط . ودونك نصوص القرآن والسنة الواردة في مواقف القيامة ، ونعيم أهل الجنة ، وعذاب أهل النار ، لا تجد فيها ما يشير إلى وقوع محال عقلى قط .

والحاصل : أن ابن حزم اعترف - مجبرا - بأن المحال في العقل لا يكون ألبة لا معجزة ولا غيرها . وأن عدم كونه مدرك بالضرورة . فذهب يلتبس علما آخر ، يمكن أن يكون الله يفعل فيه المحال ! وإذا كان لم يجد العالم الذى اتهمه - وهو غير موجود بالضرورة - فقد وجده ابن العربى الحاتمى في

أرض الحقيقة . قال : وهي مخلوقة من فضلة فضلت من طينة آدم عليه السلام ، مقدار السمة . وهي من السعة بحيث لو جمع العرش وما حوله ، والسموات والأرضون ، واجبة والنار ، ثم وصفت فيها ، كانت كحلقة ملقاة في فلاة من الأرض !! وزعم أنه دخلها ورأى المحال العقلي واقعا فيها ، كأنه أمر عادي عند أهلها !!! وأطال في وصف هذه الأرض المخلوقة من مقدار سمسة ، وفي وصف أهلها ، وما شاهد فيها !! بحيث عقد الباب الثامن من الفتوحات لهذه الأرض الغريبة ! قرأت ذلك الباب ، وأنا لا أزال في الكتاب ، فراغني خصب حباله ، وحن إنشائه ووصفه . وهو في نظري أنخصب خيالا من بديع الزمان الحمداني وأبي القاسم الحريري ، وأحسن منهما وصفا ، وأقدر على ابتكار المعاني التي لا يقبلها العقل .

ووحدت العطار ، نقل في حاشية جمع الجوامع ، عن كتاب اليواقيت والجواهر : أن ابن العربي الحاتمي قال : إن الله تعالى يقدر على خلق الخيال عقلا . وأنه دخل الأرض المخلوقة من بقية خمرة طينة آدم ، فرأى فيها ذلك بعينه . قال العطار : إن لم يكن هذا مدسوسا على الشيخ الشعرائي ، أو ابن العربي ، فيجب التقطع بعصره عن ظاهره . ولعل ابن العربي أراد به معنى آخر يعلمه ، واعتقاد ظاهره لا يجوز . وينسب لأبي حيان .

إن عقلي لفى عقال إذا ما أنا صدقت كل قول محال اهـ . قلت : كلام ابن العربي صريح ، والصريح لا يجوز صرفه عن معناه ، ولا التعلل بأن قائله لعله أراد به معنى يعلمه ، لأنه لا معنى له إلا ما هو نص فيه . وقد بنى ابن العربي كلامه على حديث خلق النخلة من فضلة طين آدم ، لكن لم يثبت أن النخلة خلقت من فضلة طينة آدم عليه السلام إلا ما رواه مسرور بن سعيد عن الأوزاعي عن عمرو بن رويم عن علي عليه السلام مرفوعا « أكرموا عمتكم النخلة فإنها خلقت من فضلة طينة أبيكم آدم » الحديث .

ومسرور ، قال ابن حبان : يروى عن الأوزاعي المناكير الكثيرة .
وقال العقيلي : هذا الحديث غير محفوظ ، لا يعرف إلا بمسرور .
وقال ابن كثير في تفسير سورة مريم : هذا حديث مكرر جدا .
قلت : بل هو موضوع ، كما قال ابن الجوزي في الموضوعات . وهو من
كذبات مسرور . والإمام الأوزاعي أجل من أن يروى هذا الكلام البارد
السخيف الذى يربط بين الإنسان والنخل برباط النسب^(١) .
وأنى لأعجب من ابن العري كيف خفى عليه كذب الحديث عن جهة
الكشف ، بعد أن خفى عليه من جهة الصناعة !!
وقد سئل عنه القطب سيدى عبد العزيز الدباغ ، فقال : ليس هو من كلام
النبي ﷺ . انظر الأبريز .

الواقع أن ابن العري رحمه الله أتى في هذا آخر بضامات كبار :

- ١ - وجود أرض ، تسمى أرض الحقيقة .
- ٢ - كونها مخلوقة من قدر السمسم ، من فصلة طينة آدم .
- ٣ - كونها أكبر من الدنيا والآخرة ومعهما العرش . وما حوله يعنى
الكرسى^(٢) .

(١) وقد ورد ما يخالفه ، قال عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن سعيد بن أقي الحسن أقي الحسن .
قال : إن الله تبارك وتعالى خلق آدم ، فبقى من طينه بيده شيء ، فخلق منه الجراد . فهو جد من جود
الله ، ليس جند أكثر منها . وروى أيضا عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب قال : لم يخلق الله بعد آدم
شيئا إلا الجراد ، بقى من طينه شيء فخلق من الجراد فهذان الأثران ، يخالفان ذلك الحديث
المكفوف . مع أنها مكران أيضا ، ولأنها أشد نكارة . لتصرّيعه بأن الله تعالى بقى بيده من طينة آدم
بقية ، وهذه صفة الحوادث . تعالى الله عنها . ثم دعوى وجود بقية ، فصلت من طينة آدم عليه السلام ،
نستلزم عدم دقة في تحديد الطين الكائن خلقه . وهو جهل ، ينتزه الله عنه .

(٢) مع أن الله تعالى نوه عن كبر العرش وعظمته بقوله سبحانه ﴿ رب العرش العظيم ﴾ وقال في الكرسي
﴿ وسع كرسيه السموات والأرض ﴾ ولو كانت أرض الحقيقة موجودة ، كان التنويه بها أحق ، لأنها
أقل على قدرة الله وسعة ملكه . ولا أدري كيف يجرؤ شخص على ادعاء وجود عالم ، لم يبق عليه دليل .
لم لا يكتفى بذلك ، حتى يدعى أنه أعظم مما عظمه الله في كتابه .

٤ - وقوع المحال العقلي فيها ، وهذه كبرى الطامات ، والعقدة التي لا تجد حلا^(٢) .

٥ - أن هذه الأرض عمتنا أيضا ، قياسا على النخلة !!
يضاف إلى ذلك أن أحدا من كبار الأولياء ، كآبي مدين الغوث وأبي الحسن الشاذلي وأبي العباس المرسى والشيخ محمد الحنفي وسيدى على وسيدى عبد العزيز الدباغ وغيرهم ، لم يذكروا خبر هذه الأرض العجيبة ولا عرجوا عليه . مع أن ابن العربي صرح بأن الأولياء يدخلونها ، ويزاد على ذلك أن سيدى عبد العزيز الدباغ رضى الله عنه ، صدق قول الجمهور : أن القدرة لا تتعلق بالمحال ، وسيأتى كلامه إن شاء الله .

- ٢ -

وحكى ابن حزم أقوال الأشعرية ، والمعتزلة وطوائف منهم كالبلخي والنظام وعلى الأسوارى ، في عدم تعلق القدرة بالمحال . وناقش أقوالهم وفند أدلتهم ، وأورد عليهم إلزامات ، كعاداته في مناظراته .

ثم اختار : أن الله تعالى يقدر على المحال في العقل ، وعلى اتخاذ الولد ، مع أنه من المحال المطلق ، كما صرح به في تقسيمه السابق ، فناقض نفسه .

ثم قال : وإن كنا موقنين - بضرورة العقل - بأن الله تعالى لم يفعله قط ، ولا يفعله أبدا وهذا تناقض أيضا ، يهدم حكم العقل ، بجعل المحال ممكنا ، ثم يستدل لعدم وقوعه بضرورة العقل !! وأى عقل يستدل بضرورته بعد هدم أهم أحكامه !!؟

وقد غفل - مع هذا - عن أمر خطير ، لم ينتبه له . وهو أنه حيث حكم بأن الله تعالى يقدر على فعل المحال ، صار ثبوت العلم والصدق والعدل له ،

(٢) روى الخطيب في كتاب الكفاية عن أحمد بن أبي الخوارى ، قال : سمعت حفص بن عياث يقول : إذا أحمى الراوى عن نفسه بأمر مستحيل ، سقطت روايته .

من قبيل الجائز ، لا الواجب . ويكون تنزهه عن الولد والخيال والكسب والصم
جائزا في حقه ، لا واجبا . وهذه شاعات بالغة . فما حضرة شديدة عن
عقيدة المسلم . إذ نعمله على اعتقاد جواز حقوق النفس لله ، تعالى عن ذلك
علوا كبيرا .

والقاعدة عند العلماء : أن جواز الشيء بمنزلة وقوعه .

والذى ورط ابن حزم في تلك الشناعات : خطأ عنوان المسألة ، كما سبق في
الخطبة . إذ كان السؤال بصيغة : هل يقدر الله على المحال ؟ سينا خاليا من
الأدب . وحسن السؤال نصف العلم ، كما ورد في حديث عن ابن عمر رضى
الله عنهما . رواه الطبراني في مكارم الأخلاق ، والبيهقي في الشعب .

هذا مع أن مناط البحث ، إرادة الله لا قدرته .

وأنا أريد بحول الله أن أكشف الحجاب ، عن وجه الصواب . وأفتح
الأقفال ، عن غوامض الخيال . حتى تظهر للعيان ، لا يتارى فيها اثنان .

- ٣ -

هل يريد الله فعل المحال ؟ هذا هو السؤال الصحيح ، والجواب عنه بلفظ :
لا أو نعم ، واجب لازم .

ومما لا ريب فيه أن تعلق القدرة ، تابع لتعلق الإرادة . فإذا أراد الله فعل
شيء ، تعلق به قدرته فأوجدته . وإذا لم يرد ، لم تعلق به القدرة فلا
يوجد . قال الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ
فَيَكُونُ ﴾ . ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ . ﴿ إِنْ أَرَادَ
اللهُ بِفَعْلٍ مَا يُرِيدُ ﴾ . ومما هو مدرك بالضرورة العقلية : أن الله إذا أراد شيئا ، فلا
يعوقه عن فعله عائق ، ولا يحجزه عنه حاجز . قال تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَاعِلٌ لِّمَا
يُرِيدُ ﴾ وقال النبي ﷺ : « ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن » .

أما المخلوق ، فإنه قد يريد الشيء ولا يفعلنه . لعجز قدرته عنه ، أو لكل أو عائق ، أو نحو ذلك .

إذا تمهد هذا ، فالجواب عن السؤال المذكور :

أن الله تعالى لا يريد فعل المحال . لأنه يلزم على فعله أحد أمرين :

إما لحوق النقص لله تعالى ، كما في الظلم والكذب ونحو ذلك .

وإما العبث ، كما في الجمع بين النقيضين أو الضدين مثلاً .

وكل من النقص ، والعبث ، ممتنع في حقه تعالى .

والدليل من القرآن ، قول الله تعالى : ﴿ وما الله يريد ظلمًا للعالمين ﴾ ..

﴿ وما الله يريد ظلمًا للعباد ﴾ . أفادت هاتان الآيتان أن الله لا يريد فعل

الظلم ، لأنه نقص لا يليق بكماله . وهكذا كل محال ، فإن الله لا يريد ،

لنفاقاته كإله سبحانه .

وستأتى آيات ، تفيد هذا المعنى إن شاء الله .

وفي الحديث القدسي الصحيح : « يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى »

أى ما أردت فعله . فعبير عن عدم إرادة الظلم ، بتحريمه . على سبيل الاستعارة

التصريحية التبعية .

وقول الله تعالى ﴿ إن الله على كل شيء قدير ﴾ لا يتناول المحال ، وذلك

لأمرين :

أحدهما : أن لفظ شيء موصوف بصفة دل عليها ما تقدم بيانه آنفا .

والمعنى : شيء يريد فعله . والمحال لا يريد الله ، فلم تتناوله الآية .

ثانيهما : أن المحال معدوم ، كما هو معلوم . ولذلك يسميه الحكماء

والتكلمون « منفياً » وقد اتفقوا على أن المنفى ليس بشيء ، وإن اختلفوا في

الممكن المعدوم . والأصح عند الأشعرية أنه ليس بشيء أيضاً لقوله تعالى :

﴿ وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئاً ﴾ .

فلفظ « شيء » في الآية ، لا يصدق على المحال ، ولا يتسمه بحال .

فإن قيل : ماذا يكون المحال لو أراد الله فعل المحال ؟

قلنا : هذا سؤال باطل فاسد ، يهمل ولا يجاب عنه .

والله تعالى ، لا يجوز في حقه أن يريد فعل المحال . إذ يلزم عنه - كما سبق -

لحوق النقص لله تعالى ، ولحوق النقص له محال .

- ٤ -

المحال أحد أحكام العقل التي يبنى عليها دلائل علم التوحيد وبراهينه ولا

يكون الاستدلال به إلا باعتباره ممتنع الوجود . وكذلك استعمله القرآن ، في

محااجة المشركين . كما يمر بك في الآيات التي تلوها عليك :

١ - ﴿ لو أردنا أن نتخذَ لهمُ لاتخذناه من لدنا إن كنا فاعلين ﴾

قال ابن عباس وعكرمة والسدي : المراد بالليور هنا : الولد .

وقال الزجاج : هو الولد ، بلغة حضرموت . قال ابن عباس : هذا رد على

من قال : اتخذ الله ولدا . وقال الحسن وقتادة : الليور : المرأة بلغة أهل اليمن .

وهذا رد على من زعم أن لله زوجة .

ومعنى من لدنا : من عندنا .

أفادت الآية تعليق اتخاذ الولد ، بإرادة ذلك ، وهو تعليق محال بمثله .

أما استحالة اتخاذ الولد ، فدليلها قوله تعالى : ﴿ وما ينهى للرحمن أن

يتخذَ ولدا ﴾ أى وما يتأتى له اتخاذ الولد ، لأن التوالد ممتنع . والتبني لا يكون

إلا فيما هو من جنس المتبني ، وليس لله تعالى جنس .

فالبنوة والتبني مستحيلان .

وقوله سبحانه : ﴿ بديع السموات والأرضي أئني يكونُ له ولد ولم تكن له

صاحبة ﴾ . أى كيف يكون له ولد وهذه حاله ؟ أى أن الولد إنما يكون من

زوجة ، وهو لا زوجه له . وعبر عن الزوجة بالصاحبة ، للإشارة إلى أنه لا يوجد من يزوجه . لأن زوجه تستنزه عانة ، ولا مجانس له تعالى .

قال الزمخشري : في الآية إبطال الولد من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن مبتدع السموات والأرض ، وهي أجسام عظيمة ، لا يستقيم أن يوصف بالولادة . لأنها من صفات الأجسام ، ومخترع الأجسام لا يكون جسما حتى يكون والدا .

والثاني : أن الولادة ، لا تكون إلا بين زوجين ، من جنس واحد . وهو تعالى ، متعال عن المجانس .

والثالث : أنه ما من شيء إلا وهو خالقه ، والعالم به . ومن كان بهذه الصفة ، كان غنيا عن كل شيء . والولد إنما يطلبه المحتاج . هـ .

وأما استحالة إرادة الولد ، فقد قدما أن الله تعالى لا يريد المحال ، وذلك على وجه الامتناع . لأمرين :

أحدهما : أن إرادته ، تفتضي جواز لحوق النقص لله تعالى .

والآخر : أن القضايا الشرطية ، في براهين التوحيد ، ومسائل العقيدة ، يجب أن يكون المقدم فيها ممتمعا .

وتلك الآية - أعني ﴿ لو أردنا أن نتخذ لهموا لا نتخذناه من لذنأ ﴾ قصد بها الرد على المشركين الذين ادعوا لله الولد أو الزوجة . فهي تنفي ذلك أبلغ نفى ، بأن إرادة ما ادعوه ، مستحيلة في حقه تعالى . وجاءت جملة ﴿ إن كنا فاعلين ﴾ أى ما كنا فاعلين ، مؤكدة لذلك النفي البليغ .

واتخاذ الولد أو الزوجة ، من المحال المطلق ، على اصطلاح ابن حزم ، وهو المحال لعينه ، وقد اضطرب فيه . فذكر أن السؤال عنه متفاسد ، لا يستحق الجواب ، وأصاب في ذلك . ثم زعم أن الله يقدر على فعله ، فأخطأ خطأ

شيئا . واستدل لزعمه بهذه الآية ، وبقوله تعالى : ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَسْخَرَ دُلَّةً عَلَى الْإِسْلَامِ لَفَعَّلَ اللَّهُ الْكُفْرَ وَلَكِنْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَكِنْ سَخَّرَ لَهُ مَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴾ . فكان استدلاله ، أفحش خطأ وأشد شناعة . لأن الآيتين ، قصد بهما امتناع إرادة الولد . على وجه الاستحالة . كما ينأ آفا . ولهذا قال ابن عباس : كل شيء في القرآن : لو ، فإنه لا يكون أبدا . رواه ابن أبي حاتم ، من طريق الصحاح عنه .

فهما تفيدان الرد على المشركين ، وأنهم نسبوا إلى الله ما لا يجوز في حقه أن يريد ، فضلا عن أن يتخذه . لأنه يتضمن نقضا ، يتعالى الله عنه ولهذا دلت الآية الأولى بجملة ﴿ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ﴾ ودلت الثانية بعبارته ﴿ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾ .

أما لو قيل : إن الآيتين تفيدان إمكان اتخاذ الولد - كما فيه ابن حزم خطأ - لم يكن فيهما إبطال دعوى المشركين . لأنه - ساء على هذا التفسير السقيم - نسبوا إلى الله ما هو جائز في حقه . ولا يمنع الرد عليهم بأن هذا لم يقع ، ولا يقع . لأنه حيث ثبت إمكان اتخاذ الولد ، صار وقوعه في حيز الإمكان أيضا . وهذا كاف في عذرهم ، وتوجيه دعواه إذ المقرر عند العلماء ، كما قدمنا - وهو مركوز في فطرة العقلاء - : أن جواز الشيء بمنزلة وقوعه .

على أن الآيتين مسوقتان - كما ترى - في معرض إثبات وحدانية الله ، وتنزهه عن الولد ، لا في معرض إثبات قدرته .

تنبيه

الأمر الجائز ، يصح الوصف به ، ويكون حقيقيا وإن لم يقع . وذلك مثل قوله تعالى ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ وَيَقَىٰ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ . وقال النبي ﷺ : « أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل ، ويقال لله تعالى : الوارث ، لأنه يرث الأرض ومن عليها . وإن لم يقع إرث الآل . فهل يصح أن يقال له : متخذ الولد ، باعتباره جائرا ، على الرأي الفاسد الذى شد به ابن حزم عن جماعة المسلمين !!؟ بالضرورة لا يصح ذلك ولا يجوز ، لأنه شرك صريح . نفاه الله فى القرآن ، وذهب قائله . وما نفى الله - ولا يجوز أن ينفى - أمرا جائزا فى حقه ، يمنع وصفه به جزما .

٢ - ﴿ لو كان فيهما آفة إلا الله لفسدنا ﴾ رتب الآية فساد السموات والأرض ، على تعدد الآفة ، باعتباره محالا ، لا يتصور العقل وجوده . ولو كان ممكنا ، لما تم الاستدلال به على نفي المصاد .

٣ - ﴿ لو كان هؤلاء آفة ما وردوها ﴾ وكون الأصنام آفة محال ، فلذلك دخلوا النار مع عابديهم .

٤ - ﴿ ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض ومن فيهن ﴾ .

قال الزمخشري : معناه : ولو كان الله يتبع أهواءهم ، ويأمر بالشرك والمعاصي ، لما كان إلها . ولما قدر أن يملك السموات والأرض ١ . هـ .
ولا شك أن اتباع الحق لأهواء المشركين محال ، لا يريد الله .

٥ - ﴿ قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ﴾ .

قال الزمخشري : معناه : إن كان للرحمن ولد ، وثبت ذلك ببرهان نوردونه . فأنا أعظم ذلك الولد ، وأسبقكم إلى طاعته . كما يعظم الرجل ولد الملك ، لعظم أبيه . وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتحليل ، للمبالغة فى نفى الولد ، والإطراب فيه . وألا يترك لناطق به شبهة ، إلا مضحكة . مع الترجمة عن نفسه ، بثبات القدم فى التوحيد . وذلك أنه علق العبادة ، بكيونة الولد . وهى محال فى نفسها ، فكان المعلق بها محالا مثملا . فهو فى صورة

إثبات الكينونة والعبادة ، وفي معنى نفيهما على أبلع الوجود وأقواها اهـ

وقال أبو حيان : إن إله العلم ، يجب أن يكون واجب الوجود . وما كان كذلك ، فهو فرد مطلق ، لا يقبل التجزى . والولد عبارة عن أن يتفصل عن الشخص جزء من أجزائه ، فيتولد منه شخص مثله . ولا يكون إلا فيما هو قابل للتجزى . وهذا محال في حقه تعالى . فامتنع إثبات الولد اهـ

٦ - ﴿ إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لأنتفخ لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سم الخياط ﴾ .

سيقت هذه الآية ، لتأسيس الكفار من دخول الجنة ، وأنه لاحظ لهم فيها إن لم يؤمنوا . فهي مثل قوله تعالى : ﴿ والذين كفروا بآيات الله ولقاءه أولئك يسوا من رحمتي ﴾ . ولو كان دخول الجمل ، في سم الخياط ممكنا . لما كان فيها تأسيس للكفار ، بل تكون مطمعة هم في دخول الجنة .

وفيما أوردناه من الآيات ، كفاية في الدلالة على بطلان كلام ابن حزم ، وفساد استدلاله .

استدل ابن حزم ، لإمكان وقوع المحال العقلي ، بما يراه النائم في منامه مما لا شك أنه محال في حال اليقظة ، ممتنع يقينا . قال :

فبالضرورة يدري كل ذى حس : أن الذي جعل المحال ممكنا في النوم ، كان قادرا على أن يوجدته ممكنا في اليقظة اهـ

قلت : اشتبه عليه الحال ، فظن ما يراه النائم في منامه من الأضغاث والغرائب ، محالا عقليا . والواقع : أنه ليس في المنامات على اختلاف أنواعها ، ما يخرج عن المحال العادى .

والظاهر : أن ابن العربي الخافى ، حصل له مثل هذا الاشتباه أيضا حيث ظن ما رآه في أرض السمسة - إن كان بقطة ، وليس تخيلا - محالا عقليا .

مع أنه لم يخرج عن دائرة اعمال العادى . لأن من أفراد ما يطن أنه من المخاز العقلى . لبعده عن المألوف ، أو لشدة غريبته . فهو من قبيل المُشْكِك .

واستدل ابن حزم أيضا لرأيه الفاسد ، بما هو أشد فسادا منه . فقال إن الله تعالى حكى قول اليهود : ﴿ عزير ابن الله ﴾ . وقولهم ﴿ إن الله فقير ونحن أغنياء ﴾ . وقولهم ﴿ يدُ الله مغلولة ﴾ . وحكى قول النصارى ﴿ المسيح ابن الله ﴾ وقولهم ﴿ إن الله ثالث ثلاثة ﴾ . وقولهم ﴿ إن الله هو المسيح ابن مريم ﴾ . وهذا كله كذب . قال : فأى حماقة أشنع من قول من قال : إن الله قادر على أن يقول كل ذلك حاكيا ، ولا يقدر أن يقوله من غير أن يضيفه إلى غيره اهـ .

وأقول : بل الحماقة الشعاء ، والداهية الدهباء ، والمصيبة التى ليس لها دواء ، هى تحوير الكذب فى حق الله تعالى . وإذا كان الله يلعن الكاذب ويذمه ، فكيف يصح أن نجوزه فى حقه ؟!

وقد بينا فيما مر : أن الله لا يريد فعل المحال ، لما يلزم عليه من شناعات وقبائح ، تورط فيها ابن حزم ، سامحه الله وغفر له .
ولقد كنا نجله عن أن يسقط هذه السقطة ، لكن الكمال لله تعالى .

- ٦ -

روى الترمذى من طريق أبى قبيل عن شُفَى بن ماتع عن عبد الله بن عمرو ، قال : خرج علينا رسول الله ﷺ ، وفى يده كتابان . فقال « أتدرون ما هذان الكتابان ؟ » قلنا : لا يا رسول الله ، إلا أن نخبرنا . فقال للذى فى يمينه : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبدا » ثم قال للذى فى شماله : « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجعل على آخرهم فلا يزداد فيهم ولا ينقص منهم أبدا » ثم قال رسول الله

قال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب ، وقال الحافظ ابن حجر ، فى فتح البارى : إسناده حسن .

قال العلامة الشيخ أحمد بن المبارك فى الإبريز : امتشكله بعض الناس ، وظن أن فيه تعلق القدرة بالمستحيل . حيث جمع أسماء أهل الجنة ، فى كتاب تحمله يمينه عليه السلام ، وكذا أسماء أهل النار . وقدم سؤالا إلى سيدى عبد العزيز الدباغ ، قال فيه : سيدى قال علماء الكلام : القدرة تتعلق بالممكنات ، دون المستحيل . مع أن فى حديث جاء عن المصطفى عليه السلام : أنه خرج ذات يوم ، وفى يده كتابان ، على أصحابه ، وذكر الحديث . وقال : مع صغر جرم الكتابين ، وكثرة الأسماء . ففى ذلك إيراد الكبير على الصغير ، من غير تكبير الصغير ، ولا تصغير الكبير . وإلا فأى ديوان يحصر أسماء هؤلاء ؟ فهذا أقوى دليل على انحلال العقل ، من إدخال الواسع على الضيق ، لو شاء ذلك . مع بقاء هذا على صغره ، وهذا على كبره .

فأجاب رضى الله عنه ، بأن ما قاله علماء الكلام ، وأهل السنة والجماعة ، هو العقيدة . ولا يمكن أن يكون فى أطوار الولاية ، ولا فى معجزات الرسالة ، ما تحيله العقول . نعم قد يكون فيها ما تقصر عنه العقول ، فإذا أرشدت إلى المعنى المراد ، قبلته وأذعنت له .

والكتابة المذكورة فى هذين الكتابين ، كتابة نظر ، لا كتابة قلم . وذلك أن صاحب البصيرة ، لاسيما سيدنا محمد عليه السلام ، إذا توجه قصده إلى شئ بأن ينظره . فإن بصيرته تخرق الحجب التى بينه وبين المنظور إليه ، حتى يبلغ نورها إليه ، ويحيط به . فإذا حصلت صورة المنظور إليه فى البصيرة ، وفرضاها بصيرة كآلة ، فإن حكمها يتعدى إلى البصر . وتصير القدرة

الحاصلة لها ، حاصة لنصر أبص . فيرى نصر بصورة مرتسمة له . يمد
يقال له .

فإن كان المقابل له حائط ، رآها في حائط . وإن كان المقابل له يده ، رآها
في يده . وإن كان المقابل له قرصا ، رآها في قرطاس .

وعلى هذا يتخرج حديث « منت في الحة والنار في عرض هذا الخائط ،
لأنه ﷺ ، توجه بصيرته إليهما ، وهو في صلاة الكسوف . فخرق ذلك إلى
بصره ، وكان المقابل له عرض الخائط ، فرأى صورتها فيه ﷺ .

وعليه أيضا يتخرج حديث الكتابين ، فإنه ﷺ توجه بصيرته إلى الحنة .
فحصل صورتها في بصره . وكان المقابل له ، الكتاب الذي في يمينه . فجعل
عليه الصلاة والسلام يشر إلى الحنة وسكاها ، في ذلك الجرم الذي في يمينه .
فقال « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل الجنة وآبائهم وقائلين » ثم
توجه بصيرته إلى النار ، فحصل صورتها في البصر . وكان الجرم المقابل له
الكتاب الذي في شماله . فقال « هذا كتاب من رب العالمين فيه أسماء أهل النار
وآبائهم وقائلين » وإنما سمي الصورة الحاصلة في الجرم كتابا ، لمشايتها للكتابة
في الدلالة على ما في الخارج . وإنما أضيف الكتاب إلى رب العالمين ، لأن النور
الذي هو سبب في حصول الصورة التي عبر عنها الكتاب ، ليس هو من طوق
العبد ، ولا من كسبه . وإنما هو مدد رباني ، ونور من عند الله سبحانه .
نخرج من هذا أن المراد بالكتابة ، الصورة الحاصلة في النظر لا غير . فالحديث
من نوع الممكنات ، وهكذا سائر المعجزات والخوارق اهر ملخصا .

وهو جواب نفيس ، يدل على علو كعب صاحبه ، ودقة نظره ، وصحة
إلهامه . وهو مبنى على عالم المثال الذي أثبتته الصوفية ، وحققه العلامة الأصولي
علاء الدين القونوي في كتاب الإعلام . ونقلت كلامه مع كلام غيره ، في
كتاب الحجج البينات .

ويؤيده ما رواه الطبراني بإسناد صحيح من طريق ابن مجاهد عن أبيه عن

ابن عمر : أن النبي ﷺ ، خرج فبسط كفه اليمنى . فقال « بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الله الرحمن الرحيم بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يزداد فيهم ولا ينقص منهم » ثم بسط كفه اليسرى فقال : « بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من الرحمن الرحيم إلى أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم وعشائرهم لا يزداد فيهم ولا ينقص منهم » فهذا الحديث واضح في أن الكتابة ، كتابة نظر . وأن النبي ﷺ حين نظر إلى كفه وتحدث ، كان يرى أسماء أهل الجنة وأهل النار تمر أمامه ، وهو يتحدث . يوضح ذلك ويقر به : ما يظهر على شاشة التلفزة ، من كتابة وأشخاص ومناظر ، تمر أمام الحاضرين . وذلك كله واقع ، في دائرة الإمكان .

تيسيه : روى ابن عدى في الكامل هذا الحديث من طريق عبد الوهاب بن همام أخى عبد الرازق أخبرنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر ، قال : خرج رسول الله ﷺ ذات يوم ، وفي يده كتابان . تسمية أهل الجنة ، وتسمية أهل النار ، بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم . قال الذهبي في الميزان : هو حديث منكر جدا ، وبقتضى أن يكون زنة الكتابين ، عدة قناطير :

قال الحافظ في اللسان : وليس ما قاله من زنة الكتابين بلازم ، بل هو معجزة عظيمة . وقد أخرج الترمذى لهذا المتن شاهدا .

قلت : كلام الحافظ صواب ، فالحديث معجزة عظيمة ، وما فيه من إشكال ، أزاله القطب الدباغ ببيانه الشافي .

- ٧ -

قال بعض العلماء - في حديث « يا عبادى إني حرمت الظلم على نفسى - يؤخذ منه أن الله يقدر على الظلم ، لكن لا يفعله ، فضلا منه وكرما . وبنوا ذلك على أمرين :

١ - تعريف الظلم بأنه وضع الشيء في غير موضعه ، كإثابة الكافر .
وتعذيب المؤمن .

٢ - مدح الله نفسه بأنه لا يظلم ، والمدح لا يكون إلا بما هو مقدور .
وهذا خطأ من وجهين :

١ - أنا بينا فيما مر : أن مناط البحث إرادة الله ، لا قدرته . وأن الله لا يريد فعل المحال ، لما يلزم عليه من النقص أو العيب . فالله لا يريد فعل الظلم ، لأنه يناقض كماله . سواء أكان معناه وضع الشيء في غير موضعه ، أم التصرف في ملك الغير بغير إذنه .

٢ - أن المدح معناه في اللغة : الثناء الحسن ، ولم يقيد بمقدور أو غيره .
وقد مدح العرب النساء ، وتغزلوا في أوصافهن الخلقية ، ونوعوا في وصف جماض . كما مدحوا الظاء ، وعيون منها . ومدحوا الأزهار والورود ، وتغفوا بجمال الطبيعة . وتمدح كثير منهم ، بأوصافه الخلقية الحمودة . وعلى أسلوبهم جاء القرآن الكريم . فمدح الله ذاته ، بالكمال الواجب له عقلا . ومه تنزهه عن النقائص التي نفاها عنه ، في مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا ﴾ . ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ . ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ . ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ﴾ فهذه نقائص ، تمدح الله بنفيها عنه ، لأنها تناقض كماله الواجب له . وتغير الأسلوب في ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ﴾ لأنها سبقت لرد قول المشركين ﴿ اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ .

- ٨ -

مما له مناسبة لموضوع هذا البحث : مسألة التكليف بالمحال وهي ذات خلاف ، بين العلماء . فمنعه الماتريدية والمعتزلة والجمهور ، وهو الحق . وجوزوه معظم الأشعرية ، ومنهم من منع التكليف بالمحال لذاته ، وجوزوه بالمحال العادى .

واستدل كل فريق لقوله ، بما يظن جبهه ، وإن كانت أدلة محورية
ضعيفة ، لا تقوم بها حجة . ومن أراد تفصيل الأقوال ، واستيعاب دُنب .
فليطلبها في كتب الأصول .

وغرضي هنا : أن أذكر دليلين من القرآن ، يدلان على المنع .

١ - قوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾

معنى الآية : يريد الله تكليفكم باليسر الذي نغتمنه قدرتكم ، ويدخل في
استطاعتكم بدون مشقة . ولا يريد تكليفكم بالعسر الذي لا تَحْتَمِلُونَهُ .

ولا ريب أن التكليف بالمحال ، هو نهاية العسر ، فلا يريد الله بص الآية .
وما لا يريد الله ، لا يجوز أن يكون .

وهذا الوجه ، هو المتعين ، في الآية .

أما من قال : معنى يريد : يطلب ، فقد أخطأ . لأنه معنى محازي ،
والحمل على الحقيقة واجب .

٢ - قوله تعالى ﴿ ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ﴾ .

الحرج : الضيق . والمعنى : ما يريد الله ليجعل عليكم من ضيق فيما
يكلفكم به . والتكليف بالمحال ، غاية الضيق ، فلا يجوز . لأن الله لا يريد ،
وما لا يريد الله ، يستحيل أن يكون . هذان الدليلان ، لم أر من سبقني
إليهما . فالحمد لله على ما ألهم وعلم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وسلم .

تم عشية يوم الاثنين ١٢ رجب سنة ١٣٩٢ بخط مؤلفه أبي الفضل عبد الله
ابن محمد بن الصديق عفا الله عنه بمنه .

خاتمة

لما أتممت تحرير هذا الجزء ، ضعت على راسية بعض الفصلاء كتب يد بعض الإخوان حاء فيها ما نصه : وأما كون قدرة الله تعالى ، لا تتعثر بالمستحيل ، فمن خرافات الأشعرية . ونكتبه على الله تعالى .

ومن أغرب ما رأيته في الإبريز : إقرار سبى عبد العزيز هم على هذا . وأخشى أن يكون من زوائد ابن المبارك الذى كان حمه ودمه أشعريا ، ولو فسد ، لنزل منه بدل الدم آراء الأشعرية المنتنة . وإلا فهو من خطأ كشف الدماغ ولا بد . لأن المستحيل إنما يحكمه العقل المحنوق لله تعالى ، على صفة محدودة ، لا يمكنه أن يتعداها . فكيف يحكمه حائنه ؟! إن هذا المعجب !! مع أننا نرى الأولياء - وهم مخلوقون - يتصفون بالمستحيل . ككون الواحد منهم فى الشرق والغرب . فى لحظة واحدة . وبذات واحدة . وهكذا فى كثير من كراماتهم المقطوع باستحالتها فى العقول . كدخول الرجل من حرج فى بدن الآخر ، ويسرى مع دمه إلى أن يصل قلبه . بدون توسيع الجرح ، ولا تصغير الجنة . بل وكل الناس يرى المستحيل أحيانا فى الرؤيا . فبرى نفسه داخلا فى عين إبرة أو مخطط ، بدون تكبير عين الإبرة ، ولا صغر جسمه .

ويرى نفسه حيا وهو ميت ، ويرى نفسه ميتا فوق نعش ، وهو حى حامل للنعش ، فى أمثال هذه المستحيلات . وأخبار أهل الجنة ، كلها من قبيل المستحيلات . وهى صادرة من مخلوق ، بحيث ينكح سبعين حوراء فى لحظة واحدة ، إلى غير ذلك .

وهذا القرآن ، يثبت ذلك أيضا . فإن اتخاذا الولد الله محال عقلا ، ومع ذلك فأخبر لو شاء لاتخذه . وهذه المسألة ، هى التى كفروا بها ابن حزم ، وهم

الكفرة في الحقيقة . نعم هناك مستحيل لا تتعلق به القدرة . وهو كون الله تعالى ، يجعل له شريكا في الملك مثله .

وكان هذا هو الذى قصده من قال : قدرة الله تعالى ، لا تتعلق باخل فأخذة الجبهة وعمومه في كل مستحيل . حتى صاروا يحكمون على الله تعالى بما يحكم به على المخلوق اء .

والكلام على هذه الجملة ، في مقامات :

المقام الأول

اتهام العلامة أحمد بن المبارك ، لم يقم عليه دليل ولا أمانة ، بل هو ثقة عدل فاضل صالح . ليس في أخبار ترجمته وسيرته . ما يثير شكاً في صدقه وصلاحه ، رحمه الله ورضى عنه .

ثم أهل المغرب أشعرية ، فلا بد أن سيدى عبد العزيز الدباغ رضى الله عنه تلقن العقيدة الأشعرية من أبيه ، أو من العلماء الذين تلقى عنهم مبادئ الدين ، وأحكام الصلاة .

والمغاربة - خصوصا أهل فاس - كان لهم عنبة كبيرة بصعري السنوسى حفظا وشرحا وتفهما . وكان كثير من العوام يحفظونها كما يحفظون الفاتحة ، تبركا بها وبمؤلفها السنوسى الولي الصالح . وفي مفتاحها تقسيم حكم العقل إلى الواجب والمستحيل والجائز .

المقام الثاني

اتهام الأشعرية بالضلال وثنانة الرأي ، اتهام جائر ظالم . وأشد منه جورا وظلما ، أن يقال عنهم : هم الكفرة في الحقيقة .

والواقع : أنهم من خيار المسلمين وفضلائهم ، وقفوا في وجوه المعتزلة وغيرهم من الطوائف الضالة . واعتقدوا ما جاء في السنة من سؤال القبر

وعذابه ، والشفاعة ، والصراط ، والحوض ، والميزان ، وخروج عصاة المؤمنين من النار ، وأنه لا يحب على الله صلاح ولا أصلح ، وأنه تعالى مزه عن كل نقص ، موصوف بكل كمال . وصرح أبو الحسن الأشعري في كتاب مقالات الإسلاميين : أنه يصف الله تعالى بما جاء في القرآن وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ بلا تكيف ولا تشبيه وما نقل عنه من أقاويل ضالة ، مكذوب عليه ، كما بينه الحافظ ابن عساكر في كتاب « تبين كذب المفسري » فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري وهو مهم نفيس ، ينبغي الوقوف عليه .

نعم . أول متأخرو الأشعرية ، ظواهر الآيات والأحاديث التي جاءت في الاستواء والعلو والمعبة ، مع اعتراف زعمائهم بأن التفويض أسلم وأكمل . والذي دعاهم إلى تأويل تلك الظواهر أسباب :

أحدها : أن المتقدمين كان المبارك وأحمد والترمذي أولوا ظواهر المعبة ، بأنها معبة علم ، وذكروا لها شواهد من كلام العرب .

وهذا يؤذن بأن تأويل ما يشكل من الظواهر سائغ . ولا شك أن ظواهر الاستواء والعلو ، مشكل . فتناولوه بالتأويل ، دفعا للإشكال . فتخصيصهم بالذم ، حيف واضح .

ثانيها : أن المثبتين للصفات المشككة ، أسرفوا في إثباتها ، حتى شبهوا الله بخلقه . فأتبوا له المكان ، وهو العرش ، وأنه ينزل منه بحركة إلى السماء الدنيا ، وإذا نزل خلا منه العرش . وأنه يقعد على الكرسي لفصل القضاء يوم القيامة ، ويدع مقدار أربع أصابع بجانبه يقعد عليها النبي ﷺ . إلى غير ذلك من الطامات التي تجدها في كتاب الرد على بشر المريسي للدارمي ، وكتاب التوحيد لابن خزيمة ، وكتاب الأربعين ، لأبي إسماعيل الهروي ، والنونية لابن القيم . وقال الهروي المذكور مغرقا في التشبيه : أنا ألتزم بكل ما ورد في حق

الله من العين واليد والرجل والقدم ، ما عدا اللحية والعورة فإنهما لم تردا .
وقال ابن تيمية في تقرير الاستواء بالمعنى المعهود :

إن الله تعالى لو شاء لاستوى على جناح بعوضة ، فاستقلت به بقدرته
فكيف بعرض عظيم ؟^(١)

(١) وتكلم ابن القيم في بدائع الفوائد ، على المفاضلة بين السماء والأرض ، وذكر حجب من نص
الأرض . وقال : قال المفسلون للسماء : بكفى في فصلها : أن رب العالمين سبحانه بيها أحد ص ٢٤
ج ٤ .

وقال في ص ٣٩ ج ٤ : فائدة قال القاضي : صف المرؤى كتابا في فضيلة النبي ﷺ ، وذكر فيه
إقامته على العرش ، وحكى ذلك عن جماعة ذكره أصحابهم ، ثم قال : وإمام هؤلاء كلهم محمداً إمام
التفسير . وهو قول أبي الحسن الفارغاني ، ومن شجره به :

حدث الشافعية عن أحمد إلى أحمد المصنف مسنده
وحاء حدث بإقامته على العرش أيضا فلا نخذه
أمرؤا الحديث على وحيه ولا ندخلوا به ما يفسده
ولا نكبروا أنه قاعد ولا تكبروا أنه يقعد

هذه الأبيات رواها أبو محمد محمود بن أبي القاسم الدمشقي في كتابه « إثبات الحد لله تعالى وأنه قاعد
وحال على عرشه » وإسادهما هاتك مضمّن . فيه أحمد بن عبد الله بن كادش ، أقر بوضع حديث في
فضل أبي بكر ، وقال ابن النجار : كان مخلطاً كذا لا يفتح مثله . والدشقي من الغلاة في الإثبات إلى حد
التشبه والتجسيم كما هو ظاهر من عنوان كتابه ، والمحجب من ابن القيم الذي نقل هذه الأبيات محتجاً بها
كأنها ثابتة مسلمة ، وهو يسمي الأشعرية معطلة ، لأنهم نفوا عن الله تعالى ، وصف القعود والجلوس .
وبعض قول محمداً : ما رواه ابن جرير في تفسيره ، قال : حدثنا عباد بن يعقوب الأسدي ثنا ابن
فضيل عن ليث عن مجاهد في قوله : ﴿ عسى أن يعث ربك مقاماً محموداً ﴾ قال : يجلس معه على
عرشه . وهذا القول نفرد به مجاهد في تفسير الآية ، لم يقله صحابي ولا تابعي . ورواه عنه ليث بن أبي
سليم ، وحاله معروف . ولم يرد في آية أو حديث نسبة الجلوس أو القعود إلى الله تعالى . ولكن المشير
للاستواء ، جعلوه جلوساً وقعوداً بمسألة لفظة التشبيه عليهم بل المتواتر عن النبي ﷺ ، وعن الصحابة
تفسير انقضاء المحمود بالشعاعة المعطى ، وحاء عن مجاهد أيضا كذلك ، وهو الموافق من جهة المفسد
والصلى . أما الأول فإن المقام من القيام ، والنبي ﷺ يقوم في الشعاعة قياماً طويلاً . ولو كان يجلس على
العرش ، لقليل مجلساً أو مقعداً . وأما المعنى ، فإن شفاعته تروى الخلق من عذاب اللوقوف ، وحول
الانتظار . وبذلك يحمده ، وجلوسه على العرش ، ليس فيه ما يحمده عليه .

ونقل المحافظ ابن عبد البر في التمهيد عن مجاهد ، في قول الله تعالى ﴿ وحده يومئذ ماضية ﴾ . قال :
حقيقة ﴿ إلى ربها باطرة ﴾ قال : تنظر الثواب ، وتمتع بقوله . قول مجاهد هذا ، مردود بالنسبة الثانية ،
وأقوال الصحابة ، وجهود السلف ، وهو قول عند أهل السنة مهجور ، ومجاهد وإن كان أحد =

وهذه شاعات مخزية ، تحامها الأشعرية بالتأويل السائغ المستمد من كلام العرب في شعرهم ونثرهم . فقاموا بواجب تنزيه الله ، عن التشبيه بخلقه . وهو عمل ، يثابون عليه عند الله تعالى .

لكن المشبهة والمجسمة ، لم يعجبهم هذا المسلك من الأشعرية . فناصرهم العداء ، وسعوا في إذابتهم ، ورموهم بالكفر والضلال . حتى إن الهروي قال في كتابه ذم الكلام : إن ذبائح الأشعرية لا تحل . وكان ابن تيمية يسميهم معطلة ، بكسر الطاء المشددة . وكذلك تلميذه ابن القيم . ويسميهم المعتزلة : مجبرة ، بضم الميم وسكون الجيم وكسر الموحدة . وما عاداهم أهل الضلال ، إلا لكونهم على الحق .

ثالثها : المحافظة على عقول العامة من أن تسرب إليها تشبه أو تحميم ، إذا سمعوا تلك الظواهر . وقد تسرب ذلك إلى ابن تيمية وأمثاله ، مع مانعدهم من العلم . فما بالك بالعامي الذي ليس عنده من العلم والقواعد ما يحمي عقله وفكره ، من أن يتزلق في هذه المهاوى المهلكة .

ومنذ بضعة أشهر ، قال أحد الخطباء في خطبة الجمعة - وهو يحفظ القرآن فقط - : من لم يعتقد أن الله في السماء فهو كافر . وحصلت ضجة بين المصلين ، وقال بعض المدرسين يرد عليه : وأنا أقول : من لم يعتقد أن الله معنا فهو كافر . واتصلت بالخطيب وسألته عن ذلك ، فاعترف به ، وأصر عليه ، مستندا إلى أن أبا حنيفة قاله . فانظر كيف وقع ذلك الخطيب العامي في هذه

= المقدمين في تأويل القرآن ، فإدله قولين في تأويل آيتين ، هما مهيوران عند العلماء ، مرغوب عنهما : أحدهما هذا ، والآخر قوله في قول الله عز وجل ﴿ عسى أن يعطاك ربك مقاماً محموداً ﴾ قال : يوسع له على العرش فيجلس معه ، وهذا قول يخالف للحصاة من الصحابة ومن بعدهم ، فالذي عليه العلماء في تأويل هذه الآية . أن المقام المحمود ، الشفاعة اهـ

وإن القيم عبر الله له ، بتحسين هذا القول المهجور الشاذ ، غافلا عن مخالفة السنة الثابتة وأقوال الصحابة وغيرهم . نيله الشبه إلى التشبه والتحميم ، مثل شبه ابن تيمية ساعجهما الله .

الزلة العظيمة؟! وأشاعها بين العامة! مع أن أبا حنيفة لم تصح عنه تلك الكلمة، لأن راويها عنه كذاب قد يقال: الواجب أن تبقى ظواهر الاستواء والعلو والمعية، كما هي من غير تأويل. ويعتد معاها من غير تكيف. ولا تمثيل.

ونقول: هذا غير متبسر، لأن التشبيه يسبق إلى الأذهان، ويضغى عليها. وقد رأينا المتقدمين الذين تمسكوا بظواهر الاستواء والعلو بدون تكيف ولا تشبيه، كيف صرح بعضهم بأن الله فوق عرشه، بائن من خلقه، يفصله عنهم العرش والكرسي والسموات، وأن له حدا؟! وهذا هو التشبيه عينه. وكذلك ظواهر المعية، إذا أقيمت على حاتها، لا بد أن يتسرب إلى الأذهان تحيز الخالق، واتحاده مع الخلق. على أن القرآن أرشد إلى تأويل المعية، بذكر العنه معها. اقرأ الآيات التالية: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسَّسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ١٠٠﴾ يعني ما يسلح في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أينما كنتم ١٠١﴾ ألم تر أن الله يعلم ما في السموات وما في الأرض ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم ولا أدنى من ذلك ولا أكثر إلا هو معهم أينما كانوا ١٠٢﴾ ففى هذه الآيات إشارة واضحة إلى أن المعية علمية. وقوله تعالى ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تبصرون﴾ يراد به ملك الموت وأعوانه، بدليل قوله سبحانه ﴿حتى إذا جاء أحدكم الموت توفته رسلنا وهم لا يفرطون﴾.

والمقصود أن التأويل، سلكه كل من السلف والخلف بلا استثناء، ولم يختص به الأشعرية.

«تنبيه» قال الإمام ابن دقيق العيد: إن كان التأويل من الجواز البين الشائع، فالحق سلوكه من غير توقف. وإن كان من الجواز البعيد الشاذ،

فالحق تركه . وإن استوى الأمران ، فالاختلاف في حوازه ، وعدم جوازه مسألة فقهية اجتهادية ، والأمر فيها ليس بالخطر بالنسبة للمفريقين اهـ وهذه قاعدة نفيسة ، يستفاد منها أن التأويل لا يذم ، إلا إذا كان بعيدا شاذا ، ينبو عنه ظاهر اللفظ ، أو ينافيه الأسلوب والسياق . وفيما عدا ذلك فهو دائر بين الوجوب والحواز .

المقام الثالث

كشف الدباغ ، مصيب جدا ، لأنه يوافق الواقع الذي لا مرية فيه . حتى إن ابن حزم الذي أجاز تعلق القدرة بالخال ، صرح بأنه لم يقع معجزة لئى . ولا يمكن أن يقع أبدا . بحكم الضرورة العقلية ، كما مر في كلامه .

ودعوى دخول الولي من جرح في بدن الآخر ، ويسرى مع دمه ، حتى يصل إلى قلبه . دون إثباتها خرط القتاد . بل لا يمكن إثباتها ، حتى يتقلب المحال العقلي جائزا . ومن المقرر في علم الأصول : أن الخبر إذا خالف المعقول ، يقطع بكذبه . ويلاحظ أن الله تعالى اعتبر دخول جسم كبير في جسم صغير ، ممتنع الوقوع . حيث علق على حصوله دخول الكفار للجنة ، حيث قال سبحانه : ﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ . وما اعتبره الله ممتمعا ، فهو في الواقع ممتنع ، لا يمكن وقوعه أبدا بحال . وما سمعنا أن أحدا رأى نفسه في الرؤيا ، يدخل في عين إبرة . بل هذا لم يحصل ، ولن يحصل أبدا .

وما يرى في الرؤيا ، من قبيل عالم المثال . وهى أشياء تتخيلها الروح وهى سابجة في الخيال . فالشخص الذى يرى نفسه ميتا ، وهو يحملها يتخيل أنه على النعش ، والواقع أنه فارغ ليس عليه شيء ، وقد أخبرني الأستاذ عز الدين عبد القادر : أنه رأى في المنام أربعة نعوش ، يحملها الناس إلى المقابر ، وهى متتابعة بعضها إثر بعض . فسأل عنها ، فقليل له : الأول نعش عزيز المصرى ، والثاني

مصطفى النحاس ، والثالث جمال عبد الناصر ، والرابع عز الدين يعنى نفسه . وبالضرورة كانت النعوش خاوية ، ليس عليها شئ . وإنما هى رموز هؤلاء الأشخاص والعجيب أنهم ماتوا على هذا الترتيب ، وأنا بمصر ، إلا عز الدين فركته حيا . ووجود الولي فى مكانين متباعدين ، صحيح واقع . لكن ليس بجسمه الطبيعى ، بل بجسم مثالى . وهو من باب تعدد الصور الروحانية كما فى قضية قضيب البان وغيره . بل فى القرآن إشارة إليه فى قوله تعالى : ﴿ فتمثل لها بشرا سويا ﴾ وقد حررت هذا البحث فى كتاب الحجج البيّنات ، بما فيه كفاية .

ولم يقع المحال العقلى ، كرامة لولى قط . إلا حكاية نقلها الشعرائى فى الطبقات الكبرى ، وهى باطلّة ، بينا بطلانها فى غير هذا الكتاب . وليس فى أخبار الجنة ونعيمها ، ما يخرج عن المحال العادى ولم يثبت فى حديث : أن الرجل فى الجنة ينكح سبعين حوراء فى لحظة واحدة ولو ثبت ، لوجب حمله على الرواية بالمعنى ، حسب فهم الراوى .

أو تأويله بأن ذلك يتم بسرعة غير معتادة . أو نحو ذلك من التأويل . وما تقرر فى علم الأصول : أن الحديث يجب تأويله إذا خالف ظاهره قضية عقلية .

ويحسن أن ننبه على قاعدة ، غفل عنها كثير من الناس . وهى : أنه إذا كان البحث فى مسألة عقلية ، كمسألتنا هذه . فيجب أن يكون الاستدلال فيها - قبولاً ورداً - بدليل عقلى . كما فعل ابن حزم فإنه استدل لرأيه بدليل عقلى ، وإن أخطأ فى وجه الاستدلال كما مر بيانه . ولا تجوز محاولة نقضها أو إبطالها بحديث يحتل تأويل لفظه ، أو غلطه راويه . ولا بحكايات ، يجوز تكذيب روايتها ، أو توهيمهم . ومر آنفاً : أن الخبر إذا خالف المعقول ، يقطع بكذبه .

وقال ابن الجوزى : ما أحسن قول القائل : إذا رأيت الحديث يباين

المعقول ، أو يخالف المنقول ، أو يناقض الأصول ، فاعلم أنه موضوع . ولا شك أن تكذيب الراوى أو توهيمه ولو كان ثقة ، أهون وأيسر من إبطال قاعدة بنى عليها علم أصول الدين ، واعتبرها القرآن في أدلة توحيد الله ، ونفى الولد عنه .

أما قوله تعالى : ﴿ لو أردنا أن نتخذوا لاتخذناه من لدنا ﴾ فهو يدل على استحالة اتخاذ الولد ، لاستحالة إرادته . كما مر بيانه بتفصيل ، مع بيان خطأ ابن حزم في فهم هذه الآية .

وقوله تعالى : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء ﴾ يفيد استحالة التبنى في حقه سبحانه ، كاستحالة التوالد .

قال أبو حيان : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا ﴾ تشريفا له وتبنيًا ، إذ يستحيل أن يكون ذلك في حقه تعالى ، بالتوالد المعروف . ﴿ لاصطفى ﴾ أى اختار من مخلوقاته . ﴿ ما يشاء ﴾ ولدا على سبيل التبنى ، ولكنه تعالى لم يشأ ذلك . لقوله : ﴿ وما ينبغى للرحمن أن يتخذ ولدا ﴾ . وهو عام في اتخاذ النسل ، واتخاذ الاصطفاء . ويدل على أن الاتخاذ هو التبنى والاصطفاء : قوله : ﴿ مما يخلق ﴾ أى من التى أنشأها واخترعها اهـ كلامه .

وقال أبو السعود : ﴿ لو أراد الله أن يتخذ ولدا لاصطفى ﴾ أى لاتخذ ﴿ مما يخلق ﴾ أى من جملة ما يخلقه أو من جنس ما يخلقه ﴿ ما يشاء ﴾ أن يتخذه إذ لا موجود سواه إلا وهو مخلوق له تعالى . لامتناع تعدد الواجب ووجوب استناد جميع ما عداه إليه . ومن البين أن اتخاذ الولد منوط بالمعائلة بين المتخذ والمتخذ ، وأن المخلوق لا يماثل خالقه ، حتى يمكن اتخاذه ولدا . فما فرضناه من اتخاذ ولد ، لم يكن اتخاذ ولد ، بل اصطفاء عبد . وإليه أشير حيث وضع الاصطفاء موضع الاتخاذ الذى تقتضيه الشرطية . تنبيها على استحالة مقدمها ، لاستلزام فرض وقوعه انتفاءه . أى لو أراد الله تعالى أن يتخذ ولدا ،

لفعل شيئاً ليس هو من اتخاذ الولد في شيء أصلاً ، بل إنما هو اصطفاء عبد .
ولا ريب في أن ما يستلزم فرض وقوعه انتفاءه ، فهو ممتنع قطعاً اهـ .

المقام الرابع

من كفر ابن حزم ، بنى تكفيره على أنه يلزم من قوله ، جواز اتخاذ الله
ولداً ، وجواز نسبة الكذب والظلم إليه تعالى .

وهذا كفر صريح ، لكن الراجح عند علماء الكلام أن لازم القول ، لا يعد
قولاً . لأنه لم يقصده القائل ، ولا خطر على باله . لاستيلاء الغفلة والنسيان ،
على بنى الإنسان .

فتكفير ابن حزم خطأ كبير ، بل غلو وإسراف . ونحن لا نوافق على تكفير
مسلم فضلاً عن عالم كبير ، كابن حزم له مواقف في خدمة الإسلام ، وحرصه
على اتباع السنة والعمل بها ، مشهور لا ينكر .

لكننا لا نوافق على كثير من شواذه ، ومنها تكفيره لبعض علماء الكلام .
وحملته العنيفة على الأشعرى والباقلاني وأمثالهما .

والرفق خير من العنف ، والإسراع بالتكفير ، أمر خطير ، ووزره كبير .
نسأل الله أن يلهمنا الرشd ، ويرزقنا السداد ، ويوفقنا لما فيه رضاه .

ملحوظة : ردى لكلام ابن العربي في وقوع المحال ، واعتراضه عليه في
ذلك . لا يغير اعتقادي فيه : أنه من كبار الأولياء والعلماء ، وأنه كان سليم
العقيدة ، متبعاً للسنة النبوية . وأن رميته بالحلول والاتحاد ، كما زعم ابن تيمية
وأشباعه ، ليس بصحيح . وأنه برىء من ذلك ، براءة الذئب من دم ابن
يعقوب . وكلامه في الفتوحات وغيرها ، صريح في تنزيه الباري عن مشابهة
المخلوقات ، وعن اتحادهم بهم ، أو حلوله فيهم ، وهو يقضى على الغامض من
عباراته . فالذين رموه بالكفر ، مخطئون ، بل آثمون . وابن تيمية الذي رماه

بالكفر والزندقة ، هو نفسه يعتنّد عقيدة كثرية . هي قدم العالم بالنوع ،
ويقول في جراءة غريبة : إن الله لو شاء لاستوى على جناح بعوضة فاستقلت
به بقدرته ، فكيف بعرش عظيم !!!
والحمد لله رب العالمين .

تم صباح يوم الجمعة ١٣ من ذى القعدة الحرام سنة ١٣٩٣

عبد الله بن محمد بن الصديق